

د.قاسم سلام لـ «الميثاق»:

هل سيكون «الرئيس هادي» التالي لعقوبات مجلس الأمن أم أحد رؤساء الأحزاب؟!

عيد الاستقلال الـ47 لن يأخذ بعده الحقيقي في وجدان الشعب

معنى:

■ في ظل اتفاق السلم والشراكة كيف تقرأون عملية اقصاص المؤتمر الشعبي العام وحلفائه من الحكومة؟

- هذه النقطة جعلتني وبقية قيادات أحزاب التحالف ندرك أن اتفاق السلم والشراكة قد ضرب بمقتل واعداد قبل أن يرى النور فعملية اقصاص المؤتمر الشعبي العام وحلفائه تمت بشكل تعسفي رغم أن التحالف الوطني الديمقراطي وقعنا مكون مستقل وكان الأحرى أن يوضع هذا بعين الاعتبار ومع ذلك لم ندع لأي مشاركة سواء ضمن مستشاري الرئيس أو في الحكومة وهذا الأمر يعد أيضاً تراجعاً عن اتفاق السلم والشراكة والآن كيف نقبل أن يتم اقصاص 13 حزباً سياسياً عربياً في إطار التحالف الوطني الديمقراطي في الوقت الذي يتم استيعاب أحزاب جديدة لا يمر على إنشائها إلا أشهر بل لقد تم استيعاب أطراف سياسية غير معترف بها إلا كونها انتهجت القوة وقطع الشوارع والدعوة للانفصال فهل كان علينا أن ننتهج سياسة الخروج على القانون والتخلي عن النهج الديمقراطي لكي يتم استيعابنا ولذلك نحن لم نعد نعتقد أن اتفاق السلم والشراكة أخذ بعده الحقيقي كما حصل للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية والتي لم يتم التعامل معها بجديّة منذ الأسبوع الأول للتوقيع عليها.

■ هل تقصد أنه تم الاتفاق على بنود المبادرة الخليجية؟

- كثير من بنود المبادرة الخليجية لم يتم العمل بها وكما اشرت أن لجنة التفسير لم تشكل حتى اليوم ولذا لقد تم التعامل مع المبادرة بشكل انتقائي يأخذون ما يتناسب مع مصالحهم ويتروكون ما تبقى وهذا الأمر أفضى الى وصول اليمن الى الابدالية.. أنا هنا لست ضد أحد بعينه ولكني أقول إن المؤتمر وحلفاءه اقصوا بشكل متعمد بدون أي سبب وهذا ضد كل الاتفاقات وضد الديمقراطية وضد مفهوم العدالة.

■ طيب يا دكتور باعتبارك أمين عام حزب حليف مع المؤتمر الشعبي العام.. كيف تنظر الى محاولة البعض شق المؤتمر على أساس شرطي؟

- هذه المحاولة خطيرة على النهج الديمقراطي وإن دلت على شيء فإنما تدل على غياب صورة الهيكل التنظيمي لدى بعض قياداته وقواعده علماً بأن كل الأحزاب في العالم تحتكم الى لوائح داخلية تنظم سير عملها وفي حال حدوث خلاف بين القيادات أو القواعد يتم حسمه عبر التسلسل التنظيمي وفقاً للوائح الخاصة بكل حزب والمؤتمر الشعبي العام لديه هيكل تنظيمي ونظام داخلي وعندما تختلف القيادات العليا يوجد قيادة وسطى وهي اللجنة الدائمة تجتمع عندما تشعر بوجود أزمة تريد اقتراح العمل التنظيمي وتوجهه الى الفوضى، فهؤلاء ليسوا وحدويين وليسوا مؤتمريين على الإطلاق واعتقد أنهم كانوا عابري مرحلة وعاور المرحلة تحكمه مصلحة أنية من الرافق في تلك المحافظات يستفسرون هل يلبون دعوات حضور تلك الاجتماعات التي تتخذ باسم المؤتمر فقلت لهم لا تحضروا كون ذلك شأنًا داخلياً للمؤتمر الشعبي العام وعليكم الالتزام بالنظام الداخلي للحزب وعلى كل حال نتعلم أن يخرج المؤتمر الشعبي العام سليماً معافى وأكثر قوة وصلابة ما هو عليه اليوم كما نرفض رفضاً قاطعاً أية محاولة لايجاد مؤتمر شعبي عام شمالي ومؤتمر جنوبي لأن ذلك يتقاطع مع الوحدة اليمنية ولجنة شئون الأحزاب لا يمكن أن تقبل بوجود مؤتمر شعبي على أساس شرطي على الإطلاق وبالتالي على المؤتمرين الالتزام بالنظام الداخلي للمؤتمر والحفاظ على الخمس في الميثاق الوطني ومنها الوحدة السياسية لليد.

■ بواكير.. لماذا لا يتم الإعداد لإجراء انتخابات؟

- هذا أمر غاية في الأهمية فإذا أُرِدنا فهم المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة واتفاق السلم والشراكة فليس لليمن مخرج من على الإطلاق إلا الاتجاه نحو الاستفتاء على الدستور مادة مائة وثمانين من الدستور والانتخابات البرلمانية والمحلية ثم الرئاسية خلال مدة لا تزيد عن عام وبالتالي فمن العيب أمام العالم أن نظل نمدد الفتور الانتقالية بدون عطاء، دستوري وإرادة شعبية.. اليوم نحن نعيش بدون دولة وإذا استمر الوضع على هذا النحو سوف يقتل الناس في الشوارع لأن هيبة الدولة تآكلت وانتهت.

■ تحتفل بلادنا بالذكرى الـ47 لعيد الاستقلال الوطني.. كيف ترى ذلك مع وجود من يدعوا الى الانفصال؟

- الدعوات للانفصال عبارة عن استغفانة غريبي يوشك على الموت وهي دعوات ماجورة تغذيها أطراف اقليمية ودولية معروفة، ولكن على الدولة الإسراع في حل ما تبقى من مظالم وهي محدودة أخذت أكبر من حجمها الطبيعي.. أما مسألة الاحتفال الرسمي بهذه المناسبة العظيمة في ظل هذه الأوضاع المتردية للشعب وغياب الدولة كمؤسسة متحررة على صعيد الواقع لن يأخذ بعده الحقيقي في نفوس الشعب وهذه حقيقة يجب أن نتعرف بها ولابد من تجاوزها.

■ كلمة أخيرة تود قولها في نهاية هذا اللقاء؟

- على كافة الأحزاب والمكونات السياسية وضع مصلحة اليمن نصب العين وأن نعيد حساباتنا ونعود الى قراءة المشهد السياسي قراءة مجردة خارج إطار البرامج الزنية والذي كان يريد الوصول الى السماء، يظل في الأرض بما يتفق مع معطيات الواقع الذي نعيشه اليوم وتتطلبه المرحلة المقبلة بعيداً عن التمرس والتخندق والتربص لتصفية الحسابات التي لن تجلب إلا مزيداً من الانقسام والتشطي واتمنى أن نخرج من هذه الأوضاع الكئيبة وأن نبدا حواراً بالاعداد للاستفتاء على الدستور والبدء في الإعداد للانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية حتى نجنب اليمن السير في المجهول.



حاوره/ عارف الشرجبي

الزعيم يمتلك «حصانة» سيادية والعقوبات بحقه إهانة للشعب كله

مشاكل اليمن لن تحل إلا بالذهاب للانتخابات

استغل البعض المبادرة لتدمير «الحرس الجمهوري» بدعوى الهيكلية

المطالبون بالعدالة قبل المصالحة يريدون الانتقام وتمديد «الانتقالية»

مستشارو الرئيس وأدوا اتفاق السلم والشراكة قبل أن يرى النور

قرار العقوبات زلة سياسية أمية بُني على مكائيات ورغبات أشخاص في الداخل

وأنا مع هذا الموقف لأنه كرئيس للدولة مسنول في هذا البلد ويطلب منك تسليم أو معاقبة أي مواطن من مواطنيك أياً كان عليك أن ترضه وإذا كان هناك ما يوجب محاكمته فليكن ذلك داخل البلد.

■ لكننا اليوم يا دكتور نتكلم عن شخص كان رئيس دولة ولازال رئيس أكبر حزب في البلد ولديه قانون حصانة سيادي ولم يقرّف ذنباً بل سلم السلطة حلّ للأزمة بإجماع دولي؟

- هذا صحيح ولذا أقول إن قرار مجلس الأمن لم يستند لاي مسوغ قانوني وليس لديه أي دليل على ارتكاب الزعيم صالح أي خطاب كان قراراً مبنياً على مكائيات ورغبات أشخاص في الداخل.. وكما قبل أن اطراف داخل اليمن طلبت من مجلس الأمن إصدار قرار العقوبات على الزعيم صالح وإذا كان كما يقال إن الرئيس هو من طلب من مجلس الأمن إصدار قرار العقوبات فهذا يعني أن كل الأحزاب السياسية معرضة لنفس الموقف والضرب بمطابق المكائيات وهذا محرم في الدستور والقانون اليمني لأن القانون يقول إذا أخطأ المواطن اليمني فعلى الدولة محاكمته في بلده وفقاً للبروتوكول وبالتالي أنا اعتبر قرار العقوبة بحق الزعيم علي عبدالله صالح تحدياً لإرادة الشعب اليمني وللمفهوم الدولة المدنية الحديثة التي يعد احترام

التي تغذيها أطراف داخلية وخارجية ولذا أقول من الأولى بنأ أن ننظر لليمن والمصالحة الوطنية وللمستقبل بعيداً عن الاحقاد والضغائن التي ستجرنا الى الهاوية.

■ وماذا عن اتفاق السلم والشراكة.. وهل تم تنفيذها؟

- بكل أسف البعض لا يجيد إلا التنصل عن الاتفاقات التي تتم.. فهذا الاتفاق الذي اشرت اليه كان من المفروض قبل تشكيل الحكومة الاتفاق على اسم رئيس الوزراء، وأن يتم التشاور مع كل المكونات السياسية التي وقعت على الاتفاق ولكن هذا لم يتم وسارت العملية خالفاً للاتفاق الذي أصيب بمقتل قبل أن يرى النور أو يقف على قدميه والسبب أننا -كما قلت- لا نجد إلا التنصل عما يتفق عليه إذا لم يأت على أهواننا. وبالتالي لو كنا وقتنا لهما مخرجات الحوار وقفة جادة وصحيحة وتم تشكيل لجان وعملنا لها مصفوفة مزمّنة لتنفيذ مخرجات الحوار لكننا قد تجاوزنا الكثير من التحديات والتعقيدات التي نشاهدها اليوم، فلو فعلنا ذلك لكنا حلينا قضية صدعة والقضية الجنوبية وغيرها من القضايا ومنها قضية المصالحة الوطنية والعدالة التي تستخدم كلعبة لإدخال البلد في برك من الدم حتى اتفاق السلم والشراكة كان يفترض أن تشكل لجنة من أجل الإشراف على تنفيذ بنوده ولكن تم الاكتفاء بمستشاري الرئيس الذين كان يجب أن يكونوا مستشارين بالمصيصة الفنية ويلتزموا بقرار الرئيس وينفذوه أو أن يكونوا ممثلين للأحزاب التي رشحتم للعمل كمستشارين وبالتالي لابد أن يعودوا الى أحزابهم قبل أن يوافقوا ويرفضوا أي شيء، وذلك حتى لا يضلوا الأخ الرئيس أو يخرجوا عن قنائة أحزابهم التي رشحتم للعمل كمستشارين.

■ وكيف ترى عملية تفويض الرئيس هادي لتشكيل الحكومة.. وهل يعد ذلك انقلاباً على اتفاق السلم والشراكة؟

- التفويض يعد تجاهلاً لاتفاق السلم والشراكة وعندما طلبوا من الأحزاب أن تفوض الأخ الرئيس أننا شخصياً اعتبرنا أن اتفاق السلم والشراكة انتهى، فكيف توقع على اتفاق سلم وشراكة وتأتي تقول فوضوني، فهذا معناه اللاء الخلاق.

■ ترددت مؤخراً أخبار عن مبادرة خليجية ثانية.. ما حقيقة الأمر؟

- هذه المبادرة رفضت وكانت إيران قد ادعت أن المبادرة الخليجية قد انتهت ودعت لمبادرة خليجية ليكون لإيران ضلع فيها وبغض النظر عن من هي إيران وماذا تريد وما هي قناعاتي فيها لكني أقول إن الأزمة اليمنية شأن يمني -عربي بالدرجة الأولى ودول الخليج هي جزء من الأمة العربية ومصيرهم مرتبط بصيرنا شأننا أم أبنائنا وبالتالي فالمبادرة الخليجية الموقع عليها كانت من أخ ولديه وأذا كنا قد تجاوزنا وقبلنا بالصدقاء، الأمريكيان والأوروبيين ومجلس الأمن فقد كانت تلك الفكرة تجرباً على القبول بالصدق من أجل اليمن أما اليوم فالوضع قد تغير وعلمنا إعادة حساباتنا سواء مع الصديق المسلم أو غير المسلم ولابد أن نتوافق لدى اليمنيين القناعة بأن الحل يجب أن يكون من الداخل اليمني أو العربي بسبقه الأعلى أما إذا فتحنا الباب لإيران اليوم فهدأ سوف تتدخل تركيا وبعدها أندونيسيا وبعدها منظمة المؤتمر الإسلامي وهذا يعني أننا دخلنا في دوامة ليس لها آخر.

> كيف تنظر لقرار مجلس الأمن الأخير الخاص برفض عقوبات على الزعيم علي عبدالله صالح وشخصين من أنصار الله في ظل الدعوة للمصالحة وتنفيذ اتفاق السلم والشراكة؟

- هذا القرار زلة سياسية أمية وخطوة للمجهول فالدستور اليمني لا يسمح بأن يعاقب أي مواطن يمني أو يحاكم إلا وفقاً للدستور والقانون اليمني مهما كانت الظروف والأوضاع ولرؤنا نتذكر أن الرئيس علي عبدالله صالح أثناء حكمه عندما طلب من اليمن تسليم عبد المجيد الزنداني رفض ذلك بشكل مطلق

ولكن البعض تعمد ذلك لكي يسهل لهم الخروج عن مضامين ونصوص المبادرة كيفما يريدون وهذا الأمر عمل على تأزيم الأمور أكثر وأكثر حتى وصلنا الى هذا الوضع المتأزم الذي ينبغي بكارثة لا تسمح الله.

- الحديث عن العدالة الانتقالية يجب أن يكون حديثاً موضوعياً يخدم العملية السياسية في البلد وليس كما يريد البعض الانحراف بالعدالة الانتقالية الى العدالة الانتقامية ولذا لابد أن نبدأ أولاً في البحث عما يقرب بين وجهات النظر ويعمل من الانقراض عليه بدوافع الحقد والكيد خالفاً للمفهوم وطنية تنظر للوطن بشكل عام ولا تنظر للأحزاب ومصالحها الأنية التي تجعل البعض يرفض الآخر ويبعث عن الفرصة التي تمكنه من الانقضاض عليه بدوافع الحقد والكيد خالفاً للمفهوم المصالحة الوطنية والسلم والشراكة والقيم النبيلة التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف الذي دعالي التسامح والصفتح.. وأنا هنا معجب بنلسون مانديلا الزعيم الإفريقي ومعجب بفلسفته عندما قال خرجت من السجن بعد 27 عاماً من الإزدال والقهر ولكني اليوم أحمل همأ عظيماً كيف أجمع الأبيض والأسود وكيف نفتح صفحة جديدة من التعايش والمحبة والأخاء، هذا

■ المجتمع مهدد بالتفتت بعد تفكيك الجيش والأمن

■ ما حدث في البيضاء وإب ومأرب نتيجة غياب الدولة

الرجل الذي عذب في السجن وتعاملوا معه بأشد أنواع القسوة وتعاملوا مع شعبه الأسود بكل عنف واستغلال وقسوة ولكنه خرج يبحث عن التصالح والتعايش مع من ظلمه ولم يخرج للبحث عن الانتقام وتصفية الحسابات.. ما نشاهده منذ 2011 و2012 وحتى الآن شيء بشع ومخيف، فكيف يمكن لنا الحديث عن التصالح والتسامح والسلم والشراكة والوفاق في الوقت الذي نرى ونسمع البعض يفكر بتطبيق قانون الغاب والانتقام من حالة سابقة نحن جميعاً شركاء فيها وجزء منها بطريقتة أو بأخرى ليس من 2011 ولكن منذ ما قبل عام 1967م في الحرب الأهلية في عدن وما تلاها من تصفيات للرئيس قحطان الشعبي وعبد اللطيف الشعبي مروراً بما حدث لسالمين وحرب المناطق الوسطى و13 يناير 1986م وحرب 1994م حتى اليوم.. ولكن من الأفضل أن ننبش في هذا الركام من الحقد المدمر وأن نفتح صفحة جديدة عنوانها المحبة والأخاء والتسامح وفي ذات الوقت نعمل على تضييد الجراح وتعويض من تعرض لانتهاك حقوقه إذا كان على قيد الحياة أو تعويض أسرته إذا كان قد لقي ربه وفقاً لشرط العدالة الانتقالية التي تأتي بعد إجراء المعالجة الوطنية وفقاً لبنود المبادرة الخليجية المزمّنة.. ولكن يبدو لي أن هناك قوة خفية تلعب ولا تريد أن تنتهي المرحلة الانتقالية ولا تريد أن تتجاوز التناقضات التي تسعى لجزر البلد الى حرب أهلية طاحنة حسب المؤشرات التي تلوح في الأفق إلا إذا كانوا يخطرون الى خطورة الموقف وفقاً للمعطيات التي أهدأنا بالاعتبار ما يدور في البيضاء ومأرب وإب والعديين والجوف والحديدة وصنعاء وغيرها، ناهيك عن دعوات فك الارتباط والانفصال

■ بداية كيف تقرأون المشهد السياسي الراهن؟

- يوسفني القول إن المشهد السياسي في الساحة الوطنية أصبح أكثر تعقيداً مما كان عليه منذ فجر ثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر مروراً بكل مراحل الصراعات والأزمات التي مرت بها بلادنا ولو عدنا فقط الى المشهد السياسي في 2011م سنجد أنه تتداخل فيه العديد من العوامل الإيجابية رغم وجود بعض العوامل السلبية لأن الإيجابية عند الناس كانت أكثر رغم خطورة الأحداث فقد كان الغالبية من المعنيين في الشأن السياسي يبحثون عن كيفية تجنب الاصطدام المسلح والتورط في الدخول في حرب أهلية لا تبقى ولا تذر وكانت حكمة الزعيم علي عبدالله صالح تمثلت في إصراره على الحوار السلمي الديمقراطي مع كافة الأطراف في الساحة وهذا يحسب له وقد كان لقاءه مع قناة «CBC» المصرية مؤخراً تأكيداً أنه كان يحرض على ألا يحدث أي انقسام أو تزييف في الساحة الوطنية وكان يبحث عن مخرج آمن يضمن الأمن والاستقرار والسكينة للشعب ويضمن الخروج من المأزق الذي وضعت اليمن فيه تحت ما سمي الربيع «العربي الصيفي»..

أذا المشهد المعقد يمثل خطورة كبيرة في الوقت الذي لن الناس دخلوا الحوار بعقلية الانتصار على التحدي الذي فرض على اليمن وكنا نحرض على الخروج بوثيقة تستوعب المرحتين من المرحلة السابقة التي كان الخطر يخيم بوضوح فيها أثناء أزمة 2011م بكل معالم الدمار الذي كان يهدد اليمن ببنيتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكل مناحي الحياة، فكان الحوار هو المخرج الوحيد من الأزمة وجراحتنا وألامنا بما فيها جريمة مسجد دار الرئاسة التي ارتكبت بحق المصلين في المسجد والتي أراد المخططون لها ادخال اليمن في حرب أهلية خاصة وأن المخططين ليسوا يمينيين فقط ولذا عجزت حكومة الوفاق عن الوصول الى نتيجة مع الجناة وهم معروفون لديها وهذا يعود الى غياب الدولة والحكومة المقننة ما جعل الامون تظل معلقة بل وفتحت أبواباً جديدة لتكرار الجريمة بصيغ أخرى متعددة ولعل حفر النفق تحت منزل الزعيم علي عبدالله صالح أو ما حدث في عمران ومأرب والبيضاء وإب وغيرها من المحافظات هو نتيجة غياب الدولة ويمكنني التأكيد أنه لا يستطيع أحد إثبات أن الدولة موجودة، فأذني يمشي في شوارع العاصمة وبقية المدن اليمنية يتأكد أنه لا يوجد دولة على الإطلاق بل أفراد في الشوارع يقولون أنهم أصحاب سلطة.

■ هل هذا يعني أن المبادرة الخليجية والحوار الوطني قد ذهب أدراج الرياح وتشل وشللنا الى هذا الوضع؟

- المبادرة الخليجية كانت بالنسبة لي ولكل اليمنيين عبارة عن مظلة كبيرة ضمت تحت سقفها اليمن بكل أطبائه وفئاته ومكوناته السياسية والاجتماعية وكان بالامكان أن تحقق كل ما نطمح اليه لتجنب اليمن ويلات الصراع وبما يحقق الأمن والاستقرار وتجاوز المشاكل التي حدثت منذ 2007م حتى 2011م وما بعدها خاصة وقد جاء بعد المبادرة قرار مجلس الأمن الدولي الداعمين للمبادرة لتجنب اليمن المزيد من الانقسام وكان الإشقاء في التلمذة العربية السعودية وبقية دول الخليج متفهمين طبيعة الأوضاع في اليمن ومدركين الابعاد الحقيقية للأمن والاستقرار وانعكاسه على دول الخليج سلباً وإيجاباً ولذا جاءت المبادرة لتوقف زيف الدم اليمني والتدهور والنمو الاقتصادي ولكن هل احترم اليمنيون جميعاً هذه المبادرة والتزموا ببنودها طبعاً هناك خروقات كبيرة وتجاوزات متعددة للمبادرة ونحن اليوم نحني نتاجها في غياب الدولة.. وفيما يتعلق بالحوار فعلا دخلنا حواراً وكان هناك مخرجات جيدة لكن هل التزمنا بتنفيذ مخرجات الحوار طبعاً لا والمشكلة أن اليمنيين تركوا كل طرف أو حزب ينظر للمبادرة ومخرجات الحوار من منظور شخصي مصلى عملاً بمقولة: «أنا ومنه على الطوفان» وظل البعض يريد إفراج المبادرة عن التزموا وتسخيرها لصالح بدوافع انتقامية بعيداً عن روح التصالح والتسامح ونبذ المصالحة وهنا المشكلة.. فالمبادرة حرصت على التصالح والتسامح والعدالة وصولاً الى حل كافة المشاكل وإخراج اليمن من الأزمة ولكن البعض أراد تغيير مسار هذا النهج الى عدالة انتقامية لجزء من اليمنيين أو ربما إلى أجل غير مسمى ولكن من حقني القول إنه تم الاتفاق على المبادرة الخليجية منذ اللحظات الأولى يفتين في أن تكون خالراً خالراً تحتها

■ أشرت الى موضوع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وكان مؤخراً اللقاء المشترك قد طالب الحكومة بسعة أصدار قانون العدالة الانتقالية ولم يشير الى المصالحة الوطنية.. كيف ترى ذلك؟

- المبادرة الخليجية أكدت على المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لكن هناك من يريد أن يخلط الأوراق ويخرج عن مضمون المبادرة الخليجية إما بغرض فرض رؤية معينة للانتقام من فلان أو إعلان وإما لتمديد المرحلة الانتقالية من سنتين الى أكثر وربما إلى أجل غير مسمى ولكن من حقني القول إنه تم الاتفاق على المبادرة الخليجية منذ اللحظات الأولى بدليل أنه حتى اللحظة لم يتم تشكيل لجنة التفسير التي كان يفترض أن تشكل خلال فترة عشر يوماً من التوقيع عليها